E

الأمم المتحدة

الأمم المتحدة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.
GENERAL

E/CN.4/1991/89
19 March 1991
ARABIC
Original : ENGLISH

لجنة حقوق الإنسان
الدورة السابعة والاربعون
البند ١٢(أ) من جدول الأعمال

مسألة انتهاك حقوق الإنسان والحريات الاساسية في اي جزء من العالم ، مع اشارة خاصة الى البلدان والاقاليم المستعمرة وغيرها من البلدان والاقاليم التابعة

مسألة حقوق الإنسان في قبرص

رسالة مؤرخة في ٥ آذار/مارس ١٩٩١ موجهة الى رئيس لجنة حقوق الإنسان من الممثل الدائم لتركيا لدى مكتب الامم المتحدة في جنيف

يشرفني أن أرفق طيه رسالة مؤرخة في ٤ آذار/مارس ١٩٩١ ، موجهة اليكم من سعادة السيد كينان اتاكول ، وزير الشؤون الخارجية والدفاع لجمهورية شمالي قبرص التركية ، فيما يتعلق بمسألة حقوق الإنسان في قبرص .

وساكون ممتنا لكم إذا ما تم تعميم رسالتي ومحتوياتها كاحدى وثائق لجنة حقوق الإنسان في نطاق البند ١٢(أ) .

(توقيع): سيم دونا
السفير
الممثل الدائم لتركيا
لدى مكتب الامم المتحدة
في جنيف

يشرفني أن أشير الى البيان الذي أدلى به أمام لجنة حقوق الإنسان اثناء الدورة السابعة والاربعين السيد فانييس ماركيدس ، الممثل القبرصي اليوناني ، في يوم ٢١ شباط/فبراير ١٩٩١ ، في نطاق البند ١٢(أ) من جدول الاعمال المتعلق بحالة حقوق الإنسان في قبرص ، وأن أرجو من سعادتكم السماح لي بأن أطرح ، باسم الجانب القبرصي التركي ، تعليقاتنا لكي يطلع عليها أعضاء اللجنة المحترمون .

إن رأي الجانب القبرصي اليوناني في مشكلة قبرص هو أنها قد بدأت في عام ١٩٧٤ بما يطلق عليه "غزو واحتلال" الجزيرة من جانب تركيا ، والذي يقال ، إنه قد أسفر عن تشريد قسري لجزء من السكان القبارصة اليونانيين ، يوصف بأنه انتهاك لحقوقهم الانسانية .

وهذا عرض غير صحيح ، يعكس خلطا متعمدا بين السبب والنتيجة ، ويحتاج الى تفسير .

إن السبب الجذري لمشكلة قبرص ، كما هو معلوم جيدا وكما هو موثّق في سجلات الامم المتحدة ، كان الانتهاك المتعمد والملح لحقوق الإنسان الاساسية لشعب الجزيرة القبرصي التركي والذي بدأ ، طبقا لخطة معدة سلفا (خطة أكريتاس) ، يوم ٢١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٦٣ ، عندما أشهر القبارصة اليونانيون السلاح ضد القبارصة الاتراك في جميع أنحاء الجزيرة ، بغية ارغامهم على قبول تعديلات على دستور جمهورية قبرص من شأنها اهدار الحقوق الخاصة الراسخة للشعب القبرصي التركي . فبناء على الدستور الاصلي ، الذي جاء نتيجة لمعاهدة الإنشاء التي تم توقيعها في عام ١٩٦٠ باسم الاطراف الخمسة المعنية (الدولة الاستعمارية الراحلة (المملكة المتحدة) ، وتركيا ، واليونان ، والطائفة القبرصية التركية ، والطائفة القبرصية اليونانية) كانت حقوق الانسان مكفولة على النحو السليم لكل من الطائفتين أو الشعبين في الجزيرة ومصونة على نحو كاف . فقد نص الدستور على المساواة السياسية بين الطائفتين الشريكتين في الإنشاء وضمن حقوقهما باعتبارهما كيانين سياسيين شريكين متميزين . وكان انشاء الدولة وشرعية حكومتها القائمة على ازدواج الطائفة يستندان الى هذا المفهوم المتعلق باقتسام السلطة بين كيانين سياسيين منفصلين ، من المسلم به أن لهما حق تقرير المصير .

وكان هذا التوازن السياسي هو ما استهدفته الهجمات المسلحة من الجانب القبرصي اليوناني في ٢١ كانون الاول/ديسمبر . كان الهدف هو تقليص الوضع السياسي للشريك المؤسس ، أي الطائفة القبرصية التركية ، الى وضع الاقلية في قبرص يونانية .

ويعترف السيد غلافكوس كليريدس ، السياسي القبرصي اليوناني المخضرم ، في المجلد الثالث من كتابه الاخير (Cyprus: My Depostion) ، ص ٢٣٧ من الاصل) اعترافا صريحا بهذا ويقول: "كان هاجس القبارصة الاتراك هو احباط مثل هذه المحاولة والحفاظ على مفهوم المشاركة ... ومن ثم فقد كان النزاع نزاعا يتعلق بالمبادىء ومن أجل هذا المبدأ كان كل من الجانبين مستعدا للمجادلة بل ، وإذا لزم الامر ، للقتال ، بدلا من المساومة" .

وكانت تلك المحاولة ، في عام ١٩٦٣ ، لتغيير الدستور الساري لجمهورية قبرص بقوة السلاح هي التي أدت الى القتال بين الطرفين الذي أسفر ، بدوره ، عن الانفصال المادي للطائفتين ، والذي كانت نتيجته الطبيعية هي تكوين شعب قبرص التركي لادارته المستقلة في المناطق التي يسكنها ويسيطر عليها . فبعد طرد الشعب القبرصي التركي بالقوة من الدولة القائمة على المشاركة ، قام بتشكيل إدارته الذاتية ، ممارسا حقه الاصيل في تقرير المصير .

وعلى الرغم من إرسال قوة تابعة للأمم المتحدة لحفظ السلم في الجزيرة في عام ١٩٦٤ والجهود الملحّة للمساعي الحميدة التي بذلها الامين العام للأمم المتحدة منذ ذلك الحين ، تظل مشكلة قبرص دون حل نتيجة لاستمرار رفض الجانب القبرصي اليوناني الموافقة على استعادة الشعب القبرصي التركي لوضع الشريك المؤسس على قدم المساواة السياسية .

وستظل الفترة من ٢١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٦٣ الى ٢٠ تموز/يوليه ١٩٧٤ موصومة على نحو يتعذر محوه باعتبارها "الفترة السوداء" في تاريخ قبرص فيما يتعلق بانتهاك حقوق الإنسان الاساسية للقبارصة الاتراك على يد القبارصة اليونانيين . لقد شهدت هذه الفترة ، بعد أن اغتصب القبارصة اليونانيون سلطات الدولة وكل مواردها الداخلية والخارجية ، قسوة وعنفا لم يسبق لهما مثيل ضد الشعب القبرصي التركي ، الذي أصبح الربع منه من اللاجئين بلا مأوى ، مع قتل المئات أو اختطافهم أو تعرضهم للاختفاء القسري بحيث ما زالوا مفقودين لا يُعرف شيء عن مصائرهم . وفي خلال هذه الفترة ، استُبعد الشعب القبرصي التركي كلّيا من الإفادة من ميزانية الدولة . وقُطعت جميع أشكال الاتصال فيما بين الجيوب القبرصية التركية ، المنتشرة في جميع أنحاء الجزيرة . وحُظرت جميع أشكال التجارة . وخضعت الواردات الى تلك الجيوب لعمليات تفتيش مضنية ؛ وأُخضعت للتفتيش المادي حتى عينات الدماء وغيرها من العينات المأخوذة للتحليل في المختبرات في جيوب أخرى . وفُرض حظر صريح على الاسمنت والطوب والمواد المماثلة اللازمة للاستخدام اليومي باعتبارها مواد استراتيجية . وباختصار ، فقد تم شن حرب استنزاف ضد القبارصة الاتراك خلال معظم الفترة الممتدة من ١٩٦٣ الى ١٩٧٤ .

وتشهد التقارير المنتظمة المقدمة من الامين العام الى مجلس الامن خلال تلك "الفترة السوداء" بالمعاناة الفاجعة التي مر بها الشعب القبرصي التركي الذي حرم من أهم حقوقه الاساسية مع صرف النظر عن المادة ٣ من الاعلان العالمي لحقوق الإنسان التي كانت سارية منذئذ والتي تنص على ما يلي:

"لكل انسان حق التمتع بجميع الحقوق والحريات المذكورة في هذا الاعلان ، دونما تمييز من أي نوع ، ولا سيما التمييز بسبب العنصر ، أو اللون ، أو الجنس ، أو اللغة ، أو الدين ، أو الرأي سياسيا وغير سياسي ، أو الاصل الوطني أو الاجتماعي ، أو الثروة ، أو المولد ، أو أي وضع آخر .

وفضلا عن ذلك ، لا يجوز التمييز على أساس الوضع السياسي أو القانوني أو الدولي للبلد أو الاقليم الذي ينتمي اليه الشخص ، سواء أكان مستقلا أم موضوعا تحت الوصاية أم غير متمتع بالحكم الذاتي أم خاضعا لاي قيد آخر على سيادته ." .

وقد وصف رئيس الوزراء البريطاني الاسبق السير اليك دوغلاس ـ هوم تلك "الفترة السوداء" في كتابه The Way the Wind Blows (ص ٢٤٣ من الاصل) ، مستخدما الملحوظة التنبؤية التالية: "لقد اقتنعت منذ وقت مبكر بالرأي القائل إنه ما لم يتسن للاسقف مكاريوس ترويض نفسه على معاملة القبارصة الاتراك باعتبارهم بشرا ، فسيشجع بذلك على غزو الجزيرة وتقسيمها" .

ويبدو أن سوء معاملة القبارصة الاتراك كان يحفزه شيء أكثر من هدف تحقيق السيطرة السياسية عليهم . فقد بدا أن هناك قوة حافزة أكثر شرا تدعو الى استئصال الوجود الإثني التركي بأجمعه من الجزيرة ، بصورة أو بأخرى . وكانت تلك القوة العمياء هي التي حدت بمكاريوس الى التفوه بالتحذير التالي المنذر بالشر أثناء خطاب عام في قرية بانغيا في قبرص يوم ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٦٣ . فقد قال كما نقلت عنه الصحافة القبرصية اليونانية حينئذ ما يلي: "وإلى أن تُطرد من الجزيرة هذه الطائفة التركية الصغيرة ، المشكّلة لجزء من العنصر التركي ، والذي ظل العدو اللدود للروح الهيلينية (اليونانية) ، فلا يمكن اعتبار أن واجب أبطال حركة إيوكا EOKA قد انتهى" .

وليلاحظ أيضا أن العام ١٩٦٣ ، الذي نطق فيه الاسقف بهذه العبارات الرهيبة ، كان عاما "عاديا" فيما يُفترض من زاوية العلاقات بين الطائفتين في قبرص . وأن مكاريوس كان رئيس الجمهورية القائمة على المشاركة وازدواج الطائفة!

وحتى في الوقت الحالي ، وبعد مرور أكثر من ٣٨ عاما ، وفي وقت يعرب فيه الجانب القبرصي اليوناني ، بغية تحسين الدعاية ، عن الرغبة في قيام علاقات طيبة مع الشعب القبرصي التركي ، يظل زعماء قبارصة يونانيون يصدرون تحذيرات تضرب على الوتر نفسه . ومن أمثلة ذلك ، أنه نُقل عن اللواء نيوفيتيدس الرجل الثاني في قيادة الحرس الوطني القبرصي اليوناني الشديد التسليح ، في الصحيفة اليونانية اليومية Simerini عدد ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، أنه أدلى بالانذار التالي عندما كان يخاطب الحاضرين ، بمن فيهم الضباط ، بمناسبة الاحتفال الذي أقيم لتوليه قيادته الجديدة: "سنأخذ ثأرنا من الاتراك ، وهم العدو الوحيد والأبدي للعنصر اليوناني" .

ولقد كان مكاريوس شخصيا هو الذي أبلغ مجلس الأمن في ١٩ تموز/يوليه ١٩٧٤ بغزو اليونان لقبرص يوم ١٥ تموز/يوليه ١٩٧٤ ، والذي تزامن مع الانقلاب الذي ارتكبته اليونان في ذلك اليوم بالاشتراك مع المتواطئين في الجزيرة ، بقيادة رجل العصابات المحترف سامسون ، واستخدم مكاريوس العبارات التالية:

"لقد انتهكت اليونان استقلال قبرص ... والانقلاب ليس مسألة داخلية من جانب القبارصة اليونانيين . فلم تحدث أي ثورة داخلية ... ومن الواضح أنه غزو من الخارج ، يمثل انتهاكا صارخا لاستقلال جمهورية قبرص وسيادتها ... وأخشى أن عدد الضحايا كبير وأن الدمار المادي شديد . ويصيب الضرر الاتراك في قبرص أيضا . إن الانقلاب غزو ، يعاني من عواقبه شعب قبرص بأكمله ، سواء من اليونانيين أو الاتراك" .

وفي ٣٠ تموز/يوليه ١٩٧٤ ، مع تدخل تركيا ، التي تصرفت في نطاق حقوقها والتزاماتها بموجب الفرع ٤ من معاهدة الضمان لعام ١٩٦٠ ، تم إحباط الغزو اليوناني . تم انقاذ استقلال قبرص وإنقاذ حياة القبارصة الاتراك ذاتها ومن ثم تأمينها ، بعد اتفاق تبادل السكان الذي تم التوقيع عليه في فيينا في ٣١ تموز/يوليه ١٩٧٥ والذي تحقق بمقتضاه الترتيب الجغرافي الجديد المتمثل في قيام منطقتين في الجزيرة .

وفي ضوء التاريخ الموصوف أعلاه ينبغي النظر الى حالة حقوق الإنسان في قبرص . وفي ضوء ذلك التاريخ ينبغي مقارنة حقوق الإنسان لمن يُسمون باللاجئين القبارصة اليونانيين ، الذين أعيد خلال تلك الفترة اسكانهم جميعا وأعيد تأهيلهم وهم يتمتعون الآن بدخل يصل الى قرابة ٠٠٠ ٩ دولار للفرد بفضل تدفق المعونة الخارجية السخية ، والتي تتدفق كلها من الناحية العملية على الجانب القبرصي اليوناني - مقارنة ذلك بأهم حق انساني أساسي للقبارصة الاتراك ، أي الحق في الحياة ، في أن يعيشوا في سلم وحرية دون أي خوف على حياتهم . ولا يمكن لأية حجة أن تبرر تعريض هذا الحق الثمين من حقوق الإنسان للخطر مرة أخرى ، ولا يمكن للقبارصة الاتراك أن يسمحوا بذلك .

أما الآثار السلبية العملية الاقتصادية وغير الاقتصادية على القبارصة اليونانيين وكذلك على القبارصة الأتراك الذين تأثروا من اتفاق تبادل السكان لعام ١٩٧٥ ، فلا يمكن التصدي لها وحلها ، بصورة عملية ، إلا في اطار التسوية السياسية الشاملة . ويتيح قرار مجلس الأمن ٦٤٩ المؤرخ في ١٢ آذار/مارس ١٩٩٠ ، والذي أكد على المساواة السياسية بين شعبي الجزيرة ، الإطار السليم لمواصلة الجانبين لجهودهما الرامية إلى التوصل بحرية الى حل مقبول تبادليا .

ولكن الانتهاك المستمر لحقوق الإنسان للشعب القبرصي التركي يظل مستمرا نتيجة للقيود المفروضة على علاقاته الاقتصادية وغيرها من العلاقات مع العالم الخارجي من جانب الادارة القبرصية اليونانية لجنوبي قبرص عن طريق الاستخدام غير المشروع لسلطات الدولة التي اغتصبتها . وهذه القيود التي تتعلق ، في جملة أمور ، بالسفر والتجارة والسياحة والاتصال والنقل ، بل وحتى بالانشطة الرياضية ، تظل تؤثر بصورة ضارة على الحياة اليومية للقبارصة الاتراك وتمثل من ثم انتهاكا خطيرا لحقوق الإنسان الأساسية بالنسبة لهم على النحو المنصوص عليه في الاعلان العالمي لحقوق الإنسان وغيره من الصكوك ذات الصلة .

ولذلك ، فنحن نود أن نناشد لجنة حقوق الإنسان أن تتصدى لهذه المشكلة البالغة الخطورة وأن تقنع الادارة القبرصية اليونانية بانهاء جميع الممارسات التمييزية .

- - - - -